Document: EB 2015/116/INF.7
Date: 30 November 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مذكرة تفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقبة المالية ومديرة
شعبة المراقب المالي والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Rajiv Sondhi
مدير القروض والمنح
رقم الهاتف: 2233 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.sondhi@ ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة عشرة بعد المائة
روما، 16–17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للعلم

مذكرة تفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين

1- في دورته الخامسة عشرة بعد المائة، المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015، وافق المجلس التنفيذي على انضمام الصندوق إلى مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين، وفوّض رئيس الصندوق باستكمال انضمام الصندوق إلى مذكرة التفاهم هذه لفترة مبدئية مدتها خمس سنوات.

2- تركز مذكرة التفاهم هذه التي وُقّعت أصلا في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2009، على تجميع وتعزيز الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وذلك لتعزيز الحوكمة والمساءلة، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. زمن خلال الانضمام إلى هذه المذكرة سوف يتمكن الصندوق من الانخراط مع نظرائه لأغراض تقاسم المعرفة حول القدرات الناشئة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمعايير الدولية ذات الصلة ودعم تحسينات ترتيبات المساءلة لصالح مشروعات وبرامج الصندوق، وبالتالي المساهمة في تعزيز جدول أعمال فعالية المعونة.

3- مرفق بهذه الوثيقة رسالة الانضمام إلى مذكرة التفاهم التي وُقعت بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2015 للعلم.[1]

[1] أعدت الإنتوساي نص مذكرة التفاهم باللغات الرسمية الأربعة للصندوق، وترد هنا للعلم فقط.

مذكّرة تفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين

أولا: الديباجة

1. **حيث إن الإنتوساي**، ممثلة للأجهزة العليا للرقابة (الأجهزة الرقابية)، ومجتمع المانحين[1] لهما أهداف مشتركة تتمثل في ضمان المساءلة والشفافية والحوكمة الجيّدة والاستخدام السليم للأموال العمومية في البلدان الأعضاء في الشراكة،

2. **وحيث إن مجتمع المانحين** والإنتوساي شرعا في الحوار لتطوير مقاربة إستراتيجية لتعزيز قدرات الأجهزة الرقابية والمحافظة عليها،

3. **وحيث إن الحوكمة** أصبحت موضع اعتراف واسع النطاق باعتبارها جانبا هاما من عملية الحدّ من الفقر وتحقيق أهداف التنمية لألفية الأمم المتحدة،

4. **وحيث إنه من المعترف به** أن الأجهزة الرقابية التي تعمل بشكل مناسب تحتاج لأن تكون مؤسسات مستقلة تلعب دورا حيويا ومميّزا في الإدارة العمومية، وأن تكون لها مكانة مميّزة ضمن المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع مجتمع المانحين باعتبار أنها ليست جزءا من السلطة التنفيذية في الحكومة.

5. **لذلك فإن** مذكرة التفاهم هذه [في ما بعد المذكرة] تهدف الى تحقيق المستوى الأفضل للجهود المشتركة التي يبذلها هؤلاء الشركاء للارتقاء بقدرات الأجهزة الرقابية في البلدان النامية، وتقرّ بأن مجتمع المانحين ينشد ضمان الاستعمال المناسب للأموال العمومية وأنه سيصبح قادرا على الاعتماد أكثر على أنظمة الإدارة المالية القطرية نتيجة لوجود أجهزة رقابية أكثر قوّة وفعالية. كما تقرّ الاتفاقية أيضا بالاستقلالية الكاملة للأجهزة الرقابية وبمهامها الفردية.

6. ومع أن هذه المذكرة ليست ملزمة قانونيا ولا تمثّل في حدّ ذاتها التزاما بدفع أموال، إلا أنها تمعبّر عن نيّة الموقعين عليها تعزيز القدرة الرقابية في البلدان النامية المشاركة فيها حتى يكون هناك تحسّن مستمر في المساءلة والشفافية والحكم الرشيد في مستوى (القطاع العمومي) الوطني. وهي تجمع بين كل الأجهزة الرقابية ومجتمع المانحين في مقاربة مشتركة توفر

- تركيزا استراتيجيا بالنسبة الى المانحين ومجتمع الأجهزة الرقابية في ما يتعلق بتعزيز قدرات الأجهزة الرقابية في البلدان النامية،
- وآليات متنوّعة لتيسير التمويل والدعم من قبل المانحين بما يتّفق مع مهام المانحين وأولوياتهم وشروطهم.

ثانيا: الشركاء

[1] لأغراض هذه المذكرة فإن المقصود بـ "مجتمع المانحين" هو كل وكالة تعاون ثنائي وكل منظمة متعدّدة الأطراف وكل بنك تنمية موقع على هذه المذكرة.

مجتمع الأجهزة الرقابية

7. الأجهزة الرقابية تساعد على تعزيز الحكم الجيّد والمساءلة والشفافية وثقة الجمهور. الى جانب ذلك يمكن أن يساعد عمل الأجهزة الرقابية على توفير مزيد من الأموال لبرامج مكافحة الفقر وذلك بالحدّ من هدر الموارد العمومية ومن سوء استخدامها. كما أن للأجهزة الرقابية مكانة مميّزة بين المؤسسات الحكومية وأن استقلاليتها مهمّة جدا للاضطلاع بمسؤولياتها. فهي تؤدّي دورا حيويا في عمل الحكومة لكونها تقوم بإعلام البرلمان والمستخدمين الآخرين من خلال التقارير الرقابية المستقلة التي يقدّمونها. فالجهاز الرقابي القوي يقوّي الحوكمة والمساءلة ويعزّز الاعتماد على الأنظمة القطرية بما يمكّن مجتمع المانحين من أداء رسالته.

8. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة هي منظمة ذاتية الحكم، مستقلة وغير سياسية تضمّ 189 جهازا رقابيا في البلدان المنتمية الى الأمم المتحدة او الى أجهزتها المتخصصة. وتركّز الإنتوساي على القضايا الرئيسية التي تواجهها الأجهزة الرقابية، وتساعد البلدان الأعضاء فيها على تطوير حلول تجديدية للتحدّيات، وتعمل كمنظمة راعية بالنسبة الى مجتمع الرقابة الحكومية الخارجية، وهي الصوت المعترف به للأجهزة الرقابية في المجتمع الدولي، وتدعم التحسين المستمر لدى مختلف الأجهزة الرقابية الأعضاء فيها. وتهدف الإنتوساي الى تشجيع الحكم الجيّد وذلك بتمكين الأجهزة الرقابية من مساعدة الحكومات التابعة لها على تحسين أدائها وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة والحفاظ على المصداقية ومكافحة الفساد وتعزيز ثقة الجمهور والتشجيع على قبول واستخدام الموارد العمومية بشكل فعال وكفاءة، بما يعود بالفائدة على شعوبها. وهناك سبع مجموعات عمل إقليمية تعمل على دعم أهداف الإنتوساي على المستوى الإقليمي، مما يتيح للأجهزة الأعضاء فرصا للتركيز على القضايا التي تتميّز بها أقاليمها. وتمثّل مجموعات العمل الإقليمية عنصرا من عناصر الإنتوساي المركزية وتتمتّع بدرجة هامة من الحكم الذاتي.

9. تتمثل أهداف الإنتوساي الإستراتيجية في:

- التشجيع على قيام أجهزة رقابية قوية، مستقلة ومتعددة الاختصاصات وذلك (1) بتشجيع الأجهزة الرقابية على القيادة بالقدوة، و (2) بالمساهمة في تنمية وتبنّي معايير مهنية مناسبة وفعّالة.
- بناء قدرات الأجهزة الرقابية المهنية من خلال التدريب والمساعدة الفنية وأنشطة تنموية أخرى.
- تشجيع الأجهزة الرقابية على التعاون والمشاركة والتحسين المستمر من خلال تقاسم المعرفة، بما في ذلك توفير المقاييس المرجعية وإجراء الدراسات حول الممارسات الفضلى والقيام بالبحوث ذات الفائدة والاهتمام المشترَكين.
- وتنظيم الإنتوساي بأساليب تشجّع ممارسات العمل التي تتميّز بالاقتصاد والفعالية والكفاءة.

مجتمع المانحين

10. يسعى مجتمع المانحين الى المساعدة على بلوغ المزيد من التقدّم نحو تحقيق أهداف ألفية التنمية لأمم المتحدة[2] (UNMDGs) والالتزامات التي اتّخذت في إعلان باريس[3] وفي أجندة أكرا للعمل[4] (AAA).

[2] في قمّة الألفية للأمم المتحدة المنعقدة في باريس عام 2000 وقع 189 رئيس دولة ورئيس حكومة إعلان الألفية ملتزمين بذلك بمجموعة من الأهداف المحددة زمنيا لوضع حدّ للفقر المدقع عالميا وذلك بحلول عام 2015.

11. تشدّد أهداف ألفية التنمية للأمم المتحدة على ان تقوم حكومات البلدان النامية بإعداد وتنفيذ استراتيجيات للحدّ من الفقر من خلال عمليات شفافة وشاملة، متعاملة في ذلك بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الأهلي والشركاء الدوليين.

12. يدعو إعلان باريس مجتمع المانحين الى تنسيق أعماله والحدّ من تجزئة المساعدات على المستوى العالمي والقطري والقطاعي، والى الاعتماد الى أقصى حدّ ممكن على أنظمة الإدارة المالية في البلدان المتشاركة التي يتم دعمها، بما في ذلك الأنظمة الرقابية التابعة لها. وقد عهدت أجندة أكرا للعمل التي تمت المصادقة عليها في المنتدى رفيع المستوى المنعقد في سبتمبر 2008، الى البلدان النامية والأطراف المانحة بتعزيز الجهود الرامية الى بناء القدرات واستخدام الأنظمة القطرية الى أقصى حدّ ممكن، باعتبار أن العمل من أجل المساعدة على تقوية الجهاز الرقابي لبلد من البلدان يتّفق مع هذه الأجندة.

13. يسعى مجتمع المانحين الى المساهمة في الجهود المشتركة للمساعدة على تحقيق أهداف ألفية التنمية للأمم المتحدة والأغراض المتوقعة في إعلان باريس وأجندة أكرا للعمل (AAA) وذلك من خلال تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية في البلدان النامية باعتبار أن ذلك سيساهم في تحسين المساءلة.

14. ويدعم مجتمع المانحين، من ضمن ما يدعمه، تعزيز الإدارة المالية العمومية في البلدان المتشاركة، بما في ذلك وظيفة الرقابة الحكومية الخارجية، وذلك بهدف التأكّد من أن الموارد العمومية يتم استعمالها بطريقة مناسبة ومن أن التمويل يصل الى المستعملين المقصودين في النهاية.

ثالثا: المبادئ الأساسية

15. تحقيقا لأهداف هذه المذكرة يقرّ مجتمع الأجهزة الرقابية مُمثّلا في الإنتوساي ومجتمع المانحين المبادئ التالية التي تفسّر دعم المانحين لمجتمع الأجهزة الرقابية:

- يعمل مجتمع الأجهزة الرقابية على تطوير خطط إستراتيجية وخطط عمل تنموية شاملة وواقعية حسب أولوياته وذلك على مستوى القطر الواحد.
- تعمل الإنتوساي على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية للإنتوساي.
- يلتزم مجتمع المانحين باحترام قيادة البلد الذي ينتمي اليه الجهاز الرقابي واستقلاليته وحكمه الذاتي لدى تطوير وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للأجهزة الرقابية وخطط عملها التنموية.
- يعمل مجتمع المانحين على حشد موارد إضافية، وفقا للقواعد والقوانين والإجراءات الخاصة به، من أجل تطوير وتنفيذ خطط الأجهزة الرقابية الإستراتيجية وخطط العمل التنموية التي تعدّها الأجهزة الرقابية، وعلى تقديم دعمه بطريقة تتّسق مع المبادئ الواردة في هذه المذكرة.

---

[3] في مارس 2005 أصدرت البلدان المتشاركة ومجتمع المانحين ممن حضروا المنتدى رفيع المستوى في باريس إعلان باريس حول فعالية المساعدة والذي عهدوا فيه لبلدانهم ومؤسساتهم بمواصلة وزيادة الجهود من أجل تنسيق النتائج والتوفيق بينها وإدارتها.

[4] تعكس أجندة أكرا للعمل المصادق عليها في أكرا في سبتمبر 2008 من قبل ممثلي البلدان المتشاركة ومجتمع المانحين التعهّد الدولي بدعم الإصلاحات اللازمة لتعميق تنفيذ إعلان باريس.

- يلتزم مجتمع المانحين، وفقا للقواعد والقوانين والإجراءات الخاصة به، بتقديم أي دعم، مالي كان او غيره، لبرامج بناء القدرات الرقابية حول الرقابة الحكومية الخارجية، بشكل منسجم ومنسّق وذلك تجنّبا للتكرار غير المقصود لجهود بناء القدرات.

رابعا: توجيهات المذكّرة

16. من الأساسي أن تنسّق المذكرة بين الإنتوساي والمانحين بشكل وثيق مع مبادرات الحكم الرشيد السارية. وتلعب الأجهزة الرقابية دورا هاما في تعزيز المساءلة والحكم الرشيد في بلد ما، حيث تساعد هذه الأجهزة الرقابية الحكومات التابعة لها على تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة ومقاومة الفساد وتعزيز ثقة الجمهور وتشجيع قبول واستخدام الموارد العمومية بشكل فعال وبكفاءة بما يعود بالفائدة على شعوبها. ويمكن للأجهزة الرقابية الاضطلاع بهذه المسؤولية اذا توفرت لديها المهارات والقدرات اللازمة. وقد كشفت عمليات تقييم النفقات العمومية والمساءلة المالية[5] (PEFA) وغيرها من عمليات التشخيص بشكل متّسق الحاجة الى دعم الأجهزة الرقابية في العديد من البلدان.

17. يتم توفير دعم المانحين للأجهزة الرقابية والإنتوساي من خلال نشاطات متدرّجة، على المستوى القطري أساسا، ثم على المستويين الإقليمي والعالمي، ويتم تركيز الجزء الأوفر من الدعم على المستوى القطري حيث تتلقى الأجهزة الرقابية دعما جوهريا يساعدها على وضع وتنفيذ القوانين واللوائح لدى البرلمانات التابعة لها وذلك لزيادة استقلاليتها وبناء قدرتها على القيام بالعمليات الرقابية والرفع من تأثيرها على إدارة الأموال العمومية والمساءلة. ويتم إيلاء العناية اللازمة لدعم الأجهزة الرقابية في الدول الهشّة[6]، مع أنه من الضروري أن تقوم طبيعة الدعم على وجود مؤسسات عاملة وكذلك على قدرة الموظفين. ويتم توفير مزيد من الدعم لمجموعات العمل الإقليمية للإنتوساي من أجل تعزيز وظائف تعلّم الرفاق وبناء القدرات، وذلك عند إمكانية توفير هذه الوظائف بتكلفة أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي مقارنة بفاعلية تكلفتها على المستوى القطري. ويُوفر بعض الدعم للإنتوساي على المستوى العالمي - للجان مثل لجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ولجنة تقاسم المعلومات، لمبادرة الإنتوساي للتنمية أيضا - وذلك بالنسبة الى مشاريع معيّنة. ويوضّح المرفق رقم (1) أنواع النشاطات التي يمكن دعمها على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

[5] هي شراكة بين العديد من المانحين الهامين والمؤسسات متعدّدة الأطراف تم إقامتها لدعم مقاربات متكاملة ومتوافقة للتقييم والإصلاح في مجال النفقات العمومية والتموين والمساءلة المالية.

[6] يشمل التعريف الحالي للدول الهشّة حسب البنك العالمي (وهي التي عرفت سابقا بالبلدان متدنية الدخل ذات الظروف العسيرة) البلدان متدنية الدخل التي يبلغ مستواها 3.2 أو أقل في تقييم سياسيات البلدان ومؤسساتها (CPIA) وهي الأداة الرئيسية المستخدمة لتقييم جودة السياسات القطرية.

18. توجد أساليب متعدّدة للتمويل، ومهما تنوّعت آليات التمويل التي يتم تحديدها في النهاية بخصوص هذه المذكرة، فإن الهدف سيكون تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية في البلدان النامية بطريقة إستراتيجية. وستوفر بعض المنظمات المانحة دعما ثنائيا مباشرا للأجهزة الرقابية من خلال التمويل والمساعدة الفنية. وبإمكان بعض المنظمات المانحة ان تساهم، بالإضافة الى ذلك او بطريقة أخرى، في آليات تمويل أخرى، مثل الأموال المودعة، او بطريقة التمويل المجمّع، او بدعم قطاع او ميزانية عامة. ومهما كان أسلوب التمويل، فإن المانحين يقرّون بالوضع المميّز للأجهزة الرقابية ويقدّرون أدوار الشركاء ومسؤولياتهم في هذا الإطار. وفي الحالات التي يُوفر فيها مجتمع المانحين دعما للميزانية العامة فإنّه لدى مناقشته مع البلد المشارك وعندما يكون ذلك ممكنا، يشدّد على أهمّية أم يكون هناك تمويل مناسب للجهاز الرقابي. لذلك فإن التمويل وآليات الدعم المقترحة في هذه الوثيقة تساند الدور المميّز الذي تقوم به الأجهزة الرقابية، حيث تدعم الترتيبات المقترحة الإنتوساي لتوفير القيادة بصفتها منظمة قائمة على العضوية. ومن شأن هذه المقترحات أن تساعد مجتمع المانحين على الاضطلاع بدوره المساند اعترافا منه باستقلالية الأجهزة الرقابية.

19. تتعهّد الأجهزة الرقابية بأن تمارس قيادة فاعلة وذلك بتطوير وتنفيذ خطط إستراتيجية وخطط عمل تنموية شاملة وواقعية حسب الأولوية. وينبغي أن تكون هذه الخطط متماشية مع إصلاحات الإدارة المالية العمومية الواسعة الجارية ومع الممارسات الفضلى (مثل الإرشادات التي وضعتها الإنتوساي)، وأن تكون من وضع الأجهزة الرقابية من خلال عملية شمولية للتأكد من أن احتياجات أصحاب المصالح الرئيسيين، بمن فيهم المانحين والبرلمانات، قد تمت تلبيتها. ومن الأساسي أيضا أن تنفذ المذكرة بطريقة تسهّل دعم ومساهمة الأجهزة الرقابية في جهود الأجهزة الرقابية الأخرى فيما يتعلق ببناء القدرات.

20. دعما لأهداف هذه المذكرة ، يتم تشكيل لجنة توجيه تتولى توفير الإرشاد والاستشارة الإستراتيجيين لتنفيذ الاتفاقية وتنسيق النشاطات ومتابعة ذلك التنفيذ. وتتكون لجنة التوجيه من ممثلين عن الإنتوساي وعن مجتمع المانحين.

أ. تتألف لجنة التوجيه من ممثل واحد عن كل عضو من مجتمع المانحين موقع على هذه المذكرة، ومن تمثيل نسبي من الإنتوساي، وذلك لتحقيق التوازن بين مجتمع المانحين ومجتمع الإنتوساي الممثّلين في اللجنة. كما تضمّ لجنة التوجيه ممثلا واحدا على الأقل عن اللجنة المالية والإدارية التابعة للانتوساي باعتباره عضوا دائما.

ب. يعكس باقي ممثلي الإنتوساي في لجنة التوجيه اهتمامات الإنتوساي، ويتأثر ذلك التمثيل بالمقاييس الإقليمية ويتمّ بالتناوب على فترات معقولة تُحدّد في الإبّان.

21. بعد إنشائها، تقوم لجنة التوجيه بتشكيل أمانة هدفها توفير الدعم الإداري للجنة التوجيه، وتتمثل المسؤولية الوحيدة التي يضطلع بها مجتمع المانحين في متابعة المنح وتقييمها.

22. يقدّم ممثلو الإنتوساي في لجنة التوجيه الآراء الفنّية والمقترحات وآراء أخرى عندما تقرّر اللجنة تمويل مشاريع ذات فائدة، لكنهم يمتنعون عن المشاركة في القرارات المتعلّقة بالتمويل وذلك تجنّبا لأي تضارب في المصالح وحفاظا على استقلالية المدقق.

المرفق 1: مثال توضيحي: دعم الأجهزة الرقابية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي

(ملحوظة: يعطي الرسم البياني التوجيهي أسفله توضيحا تقريبيا لدعم المانحين المقترح للأجهزة الرقابية في ظل هذه المذكرة والتي يوجّه الجزء الأوفر من التمويل فيها الى الأجهزة الرقابية في البلدان النامية ويوجّه الجزء الأكبر الموالي الى بناء القدرات بالنسبة الى الأجهزة الرقابية من خلال الهيكلية الإقليمية للانتوساي. ويخضع التمويل النسبي في كل مستوى الى التحديد ولا يمكن التنبؤ به في هذا الإطار).

<u>التمويل في المستوى القطري</u>

- بناء القدرات طويل المدى مثل التوأمة
- إعداد الخطط الإستراتيجية
- الإعارات وبرامج المنح
- مراجعة النظراء وآليات ضمان الجودة

<u>التمويل في المستوى الإقليمي</u>

- دروس في مستوى الماجستير، بالنسبة الى كبار المسؤولين في الجهاز الرقابي، حول مواضيع ذات علاقة مثل إدارة التغيير والإدارة الفعالة للموارد البشرية
- بناء قدرات إجراء العمليات الرقابية
- تسليم دعم بناء القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي من قبل مبادرة الإنتوساي للتنمية

<u>التمويل على المستوى العالمي/الإنتوساي</u>

- وضع المعايير والإرشادات في لغات وصيغ لتدعيم قابلية الوصول والتطبيق على الأجهزة الرقابية في البلدان النامية

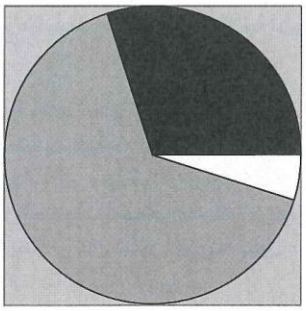

Country	قطري
Regional	إقليمي
INTOSAI	إنتوساي

الرئيس

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

7 أكتوبر/تشرين الأول 2015

عزيزي السيد Einar Gørrisen،

الموضوع: انضمام الصندوق إلى مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين المبرمة في بروكسل بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2009

تجدون طيه رسالة الانضمام إلى مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين المبرمة في بروكسل بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2009، موقعة من قبل الصندوق حسب الأصول في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2015. وبناء عليه، أبلغكم بأن الصندوق ينضم إلى مذكرة التفاهم المذكورة، كما وافق المجلس التنفيذي للصندوق على ذلك في دورته الخامسة عشرة بعد المائة، لفترة مبدئية مدتها خمس سنوات، والتي يمكن أن تمدد بموجب رسالة خطية مسبقة من الصندوق.

مع أطيب التحيات

كانايو نوانزي

Einar Gørrisen

المدير العام
مبادرة الإنتوساي للتنمية
بواسطة Riksrevisjonen
صندوق البريد: 8130 Dep
N-0032 أوسلو
النرويج

الرئيس

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

7 أكتوبر/تشرين الأول 2015

عزيزي السيد Einar Gørrisen،

بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق)، يسرني أن أحيط المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) علما بأن المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في دورته الخامسة عشرة بعد المائة، التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2015، على انضمام الصندوق إلى مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) ومجتمع المانحين المبرمة أصلا في بروكسل بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وبهذا الصدد، يعبر الصندوق عن اتفاقه مع مذكرة التفاهم ويشارك في التوقيع على مذكرة التفاهم كعضو في مجتمع المانحين.

الرجاء الإحاطة علما بأنه في حالة وجود تباينات بين مذكرة التفاهم واتفاقية إنشاء الصندوق، بما في ذلك سياسات وإجراءات الصندوق والقرارات الداخلية المستمدة من تطبيق اتفاقية إنشاء الصندوق، فإن الوثيقة الأخيرة سوف تسود.

مع أطيب التمنيات

كانايو نوانزي

Einar Gørrisen
المدير العام
مبادرة الإنتوساي للتنمية
بواسطة Riksrevisjonen
صندوق البريد: 8130 Dep
N-0032 أوسلو
النرويج